منظمة
الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الستون
البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت

ج٦٠/٣٤
٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧
A60/34

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

مقدمة

١- يقدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقويمية ٢٠٠٦ إلى جمعية الصحة للعام.

٢- وتحدد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي - المراجعة الداخلية للحسابات - اختصاص مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة. وتقضي الفقرة ١١٢-٣(هـ) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطة المكتب وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ التوصيات. وتنص هذه القاعدة أيضاً على أن يحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تعد ضرورية.

٣- ويضطلع المكتب بنشاط يرمي إلى الاطمئنان إلى سلامة الحسابات وإلى تقديم المشورة، بشكل مستقل وموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. وهو، باتباع أسلوب منهجي ومنضبط، يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها، عن طريق تقييم وتحسين فعالية العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبتها وتدبرها. وهو مسؤول عن التحقيق في أي نشاط مريب يزعم حدوثه، ويتولى تنفيذ وظيفة تقييم برامج المنظمة. وللمكتب أن يطلّع اطلاعاً تاماً وفورياً ودون قيود على السجلات والممتلكات وعلى شؤون العاملين والعمليات والوظائف داخل المنظمة، والتي تكون في رأيه ذات صلة بالموضوع قيد الاستعراض. ولم تُفرض أية قيود على نطاق عمل المكتب خلال قيامه بأعماله أثناء عام ٢٠٠٦.

الأولويات والنواتج

٤- يرى المكتب المخاطرة على أنها إمكان وقوع حدث يؤثر على تحقيق الأغراض. وتقيم المخاطرة من حيث درجة تأثيرها واحتمال حدوثها. وعلى ذلك، فإن عملية التقييم المنهجي للمخاطر ترشد المكتب في تحديد أولويات الأنشطة وتوفر أساساً لتخطيط العمل أثناء الارتباطات.

٥- وعلى الرغم من أن بعض مشاريع المراقبة كان يقتصر على أغراض محددة جداً، فقد تمثل النطاق العام للعمل في تقييم ما إذا كانت شبكة عمليات إدارة المخاطر ومراقبتها وتدبرها كما صممتها إدارة المنظمة وتنفذها، كافية وتعمل بطريقة تفي بأغراض معينة أم لا. وكان الهدف من ذلك هو ضمان ما يلي: (أ) تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها؛ (ب) دقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وموثوقيتها وإتاحتها في الوقت المناسب؛ (ج) توافق التدابير التي اتخذها العاملون مع لوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛ (د) الحصول على الموارد بطريقة اقتصادية واستخدامها بكفاءة وحمايتها الحماية الملائمة؛ (هـ) تحقيق البرامج والخطط والأغراض؛ (و) تعزيز مراقبة عملية المراقبة في المنظمة للجودة والتحسين المستمر.

٦- وفي ختام كل مهمة، أصدر المكتب تقريراً مفصلاً وأعد توصيات للإدارة بغرض المساعدة على إدارة المخاطر والإبقاء على ضوابط فعالة وضمان الفعالية في تصريف الشؤون داخل الأمانة.

إدارة المكتب

٧- يزاول المكتب أعماله طبقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، واعتمدها من أجل تطبيقها في منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي عام ٢٠٠٦، فرغ المكتب من إجراء تقييم خارجي لضمان الجودة وفقاً لمقتضيات المعايير المذكورة، وقرر أن يتقيد بهذه المعايير وباختصاصاته.

٨- ويقدم المكتب تقاريره رأساً إلى المدير العام، وفي نهاية السنة كانت موارده من الموظفين تضم تسع وظائف لمراجعي الحسابات ووظيفتين لأخصائيي التقييم ووظيفة لموظف طبي ووظيفة محقق ووظيفة مدير.

٩- وتُخصص الموارد البشرية المتاحة طبقاً لأولويات المكتب. على أن الحالات التي تتسم بدرجة عالية من المخاطر وتتطلب التحقيق في الأنشطة المخالفة للوائح، والتي تحدث على نحو لا يمكن التكهن به، قد تفرض تحويل هذه الموارد بعيداً عن الأولويات المحددة. وبالتالي، فإن المكتب يحدد أولويات الأعمال المقررة ويعدل جدولها حسب أية تكليفات غير متوقعة.

١٠- وبالإضافة إلى الموارد البشرية يتكبد المكتب تكاليف من قبيل تكاليف السفر والخبراء الاستشاريين ولوازم العمل لكي يفي باختصاصاته. وخلال عام ٢٠٠٦ خُصصت للمكتب أموال كافية لتغطية النفقات الضرورية، ولم يرجأ أي عمل بسبب نقص في التمويل.

١١- والمكتب على اتصال مستمر بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة. وقد عقدت مشاورات خلال السنة لتنسيق أعمال المراجعة ولتلافي التداخل في التغطية. ويوافي المكتب مراجع الحسابات الخارجي بنسخة من جميع تقارير المراجعة الداخلية والتقييم.

عمليات المراجعة

١٢- يرى المكتب أن نتائج عمليات المراجعة التي أجريت خلال سنة ٢٠٠٦ تبين إجمالاً أن عمليات المراقبة وتصريف الشؤون داخل المنظمة تعطي تطمينات معقولة، ولكنها ليست قاطعة، على إمكانية توقي أي قصور هام في عملية تحقيق أغراض المنظمة أو الكشف عنه. ومع ذلك، لابد من المواظبة على إجراء استعراض إداري ودوري لعمليات المراقبة وتصريف الشؤون لتكييفها وفقاً لمرتسم المنظمة المتغير بفعل تطور ممارسات الأعمال.

١٣- وتساور المكتب مخاوف إزاء عدم إضفاء الطابع الرسمي على إدارة المخاطر وهو يرى أن عدم وجود عمليات راسخة في تحديد المخاطر وتقييمها أمر غير مقبول.[١] وقد وافقت الإدارة العليا على إجراء استعراض ناقد لحالة الجهود التي تبذلها في مجال إدارة المخاطر،[٢] وسيعيد المكتب النظر في المسألة من أجل ضمان تعزيز هذا المجال.

---

١ انظر الفقرة ٢٨.

٢ انظر الملحق.

١٤- وفيما يلي بيان أهم مسائل ومجالات التحسين التي حددت أثناء عمليات المراجعة التي جرت في سنة ٢٠٠٦، مجمعة تحت العناوين الرئيسية المحددة في خطة عمل المكتب.[١]

المكاتب الإقليمية والقطرية

١٥- **مكتب ممثل المنظمة في الخرطوم.** كشفت مراجعة الأداء النقاب عن أن خطة عمل مكتب ممثل المنظمة متوافقة تماماً مع كل من استراتيجية التعاون القطري والخطة الصحية الاستراتيجية الوطنية. ومع أن الموارد الخارجة عن الميزانية غطت تقريباً جميع النفقات المتكبدة في الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والبالغة ٥٥ مليون دولار أمريكي، فقد زادت نسبة الأموال الموجهة إلى ثلاثة برامج فقط على ٩٠٪، وهي: برنامج التأهب للطوارئ والاستجابة لمقتضياتها وبرنامج الأمراض التي يمكن توقيها باللقاحات والتمنيع وبرنامج الملاريا، كما كشفت المراجعة عن أن ٧٠٪ من النتائج المتوقعة هي إما نتائج غير قابلة للقياس أو نتائج يصعب قياسها، وأن نسبة المؤشرات القابلة للقياس بلغت ٦٠٪ فقط. وخلصت مراجعة الأداء إلى أن رصد البرامج الروتيني عملية جزئية ويمكن تعزيزها بتعيين موظف لإدارة البرامج، كما أوصت باستعراض جوانب التوظيف الإداري للمساعدة في معالجة المشاكل المتصلة بالحالة القطرية المعقدة والأثر الذي يمكن أن يحدثه تغيير نمط التمويل القائم على الموارد الخارجة عن الميزانية والمرتبط حصراً بعدد قليل من البرامج دون غيرها.

١٦- **مكتب ممثل المنظمة في بغداد- الصندوق الاستئماني للعراق.** استعرضت مراجعة الأداء النواحي المالية والإدارية للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في العراق والممولة من قبل الصندوق الاستئماني للعراق والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتُنظم الأعمال المنجزة في إطار الصندوق المذكور وفقاً لسبع مجموعات، تتولى المنظمة دور منسق المجموعة الخاصة بالصحة والتغذية من هذه المجموعات. وتجاوزت ميزانية المكتب القطري في الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وجه منها ٧٧ مليون دولار لتسعة مشاريع خاصة بالصندوق الاستئماني تكفلت المنظمة بمسؤولية تنفيذها. ولدى تسليم المراجعة بأن ممثل المنظمة قد عمل، ومازال يعمل، في ظل ظروف معقدة ومتغيرة وصعبة، فقد حددت مجالات يمكن فيها تعزيز عمليات المراقبة والامتثال لمتطلبات الجهات المانحة ومتطلبات المنظمة. ومن الضروري وجود فهم أوضح بين المكتب الإقليمي لشرق المتوسط وممثل المنظمة بشأن الصلاحيات الممنوحة والأدوار والمسؤوليات الممارسة بالفعل، وذلك من أجل ضمان التمكن من معالجة المسائل المتعلقة بالمراقبة تحديداً معالجة فعالة. كما حددت الجوانب المتعلقة بإضفاء المزيد من الطابع الرسمي على الموافقات والاتفاقات وشغل المراكز الشاغرة الإدارية الأساسية وتحسين الممارسات الشرائية والشؤون المالية على أنها من المتطلبات اللازمة لتخفيف حدة المخاطر المتأصلة.

١٧- **مكتب ممثل المنظمة في داكار.** ركزت المراجعة على عمليات المراقبة الداخلية الأساسية الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر المقترنة بإدارة مكتب ممثل المنظمة والنفقات المتصلة بذلك. وأولي اهتمام خاص لمخاطر الاحتيال المحتملة ونُفذت خطوات تحقق إضافية في هذا الصدد. وكشفت المراجعة النقاب عن مواطن ضعف خطيرة في مجال عمليات مراقبة الشؤون المالية والإدارية في المكتب وعن تفشي عدم التقيد بسياسات المنظمة وبمستويات السلطة. ونظراً لبقاء وظيفة الموظف الإداري غير مشغولة لمدة طويلة، فإن هناك قصوراً في الفصل بين الواجبات، وعدم تقيد واضح بتطبيق الإجراءات، وعدم توفر الوثائق في بعض الحالات. ويتحمل ممثل المنظمة كامل مسؤولية مراقبة الشؤون المالية والمساءلة، ولم يثبت المكتب هذا الأمر

١ انظر الوثيقة EBPBAC3/3.

كما ينبغي. وبرغم الشروع في اتخاذ بعض خطوات تصحيحية عقب إيفاد المكتب الإقليمي لبعثة في مطلع عام ٢٠٠٦، فإن التعليق على مدى فعالية هذه التدابير كان سابقاً لأوانه. وعموماً، فإن نتائج المراجعة لم تتمكن من تقديم الضمانات التي تكفل التخفيف من حدة المخاطر أو تثبت فعالية عمليات المراقبة؛ ولذلك، لاتزال مخاطر الاحتيال محتملة إلى حد بعيد.

١٨- **مكتب ممثل المنظمة في مونروفيا.** ركزت المراجعة على عمليات المراقبة الداخلية الأساسية الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر المقترنة بإدارة شؤون مكتب ممثل المنظمة والنفقات المتصلة بذلك. وأماطت المراجعة اللثام عن مواطن ضعف جسيمة في مجال عمليات مراقبة الشؤون المالية والإدارية. ولم تخضع الأموال النقدية الممنوحة للموظفين من أجل توزيعها في سداد التكاليف المتكبدة محلياً للمراقبة على نحو مرض؛ ولوحظ أن هناك قصوراً واضحاً في التقيد بسياسات المنظمة؛ وأن الواجبات التي تندرج ضمن نطاق مجالي المشتريات والمدفوعات لم يفصل بينها كما ينبغي؛ وأن هناك نفقات كبيرة قُيدت على حساب مساهمات الجهات المانحة لا تمتّ بصلة بالمشاريع التي صرفت لأجلها، برغم الحصول على موافقة بشأنها. وعموماً، لم يثبت المكتب تماماً تطبيقه لعمليات مراقبة الشؤون المالية وجوانب المساءلة المطلوبة. ولم تتمكن نتائج المراجعة، في مجمل الأمر، من تقديم الضمانات التي تكفل التخفيف من حدة المخاطر أو تثبت فعالية عمليات المراقبة، وعليه، لاتزال مخاطر الاحتيال محتملة إلى حد بعيد.

١٩- **وحدة الإنذار بحدوث الأوبئة والاستجابة لمقتضياتها التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا في هرراري.** خلصت مراجعة الأداء إلى أن الوحدة المعنية قد قدمت دعماً فعالاً لبلدان الإقليم فيما يخص تعزيز نظم ترصد الأمراض السارية وتقديم الدعم التقني أثناء ظهور فاشيات المرض. ومع ذلك، فقد حددت المراجعة أيضاً مسائل معينة تحتاج إلى معالجة، وخصوصاً النقص الشديد في أموال الوحدة الذي يؤثر على أدائها وعلى تحقيق النتائج المرجوة، كما كشفت المراجعة النقاب عن ضرورة إعادة توجيه الأنشطة نحو التخطيط الاستراتيجي القصير الأجل وزيادة التفاعل مع الشركاء من أجل حشد الموارد اللازمة للاستجابة لمقتضيات مكافحة فاشيات الأمراض والاضطلاع بسائر الأنشطة. ولاحظت المراجعة وجود مواطن ضعف في إدارة الوحدة، شملت الرصد المتكامل للشؤون المالية والتقنية، وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة.

٢٠- **مبادرة التحرر من التبغ في مكتب المنظمة الإقليمي لغرب المحيط الهادئ.** خلصت مراجعة الأداء إلى أن الوحدة تطبق استراتيجية واضحة ولديها أغراض محددة بشكل راسخ، وأن أغراض الاتفاقية الإطارية للمنظمة بشأن مكافحة التبغ متوافقة تماماً مع كل من أهداف البرنامج المتوقعة، وخطة العمل الإقليمية. وتبين من المراجعة أن تركيز الوحدة قد تحولّ، في عام ٢٠٠٦، إلى تقديم الدعم لآحاد البلدان، وأن التحول عن تطبيق السياسات الرفيعة المستوى مقترن بتضاؤل اهتمام المانحين بهذا الأمر وانخفاض حاد في المساهمات الخارجة عن الميزانية. وتبين من المراجعة أن هناك حاجة إلى تقديم الدعم لاستدامة الشؤون المالية والتقنية لأنشطة مكافحة التبغ على الصعيد القطري. ومن الضروري، على الصعيد العالمي، توضيح المسؤوليات وآليات التبادل والتمويل بين أمانة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية والمنظمة، وذلك من أجل تفادي ازدواجية الجهود المبذولة والتنافس على الموارد.

٢١- **مكتب ممثل المنظمة في مانيلا.** تبين من المراجعة أن أنشطة مكتب ممثل المنظمة متوافقة تماماً مع كل من استراتيجية التعاون القطري وأولويات الخطة الصحية الوطنية، غير أن هناك مجالاً لإجراء مناقشات مع إدارة الصحة بشأن رفع مستوى مشاركة المزيد من أصحاب المصلحة في أنشطة المنظمة. وارتفع معدل تنفيذ خطة عمل الثنائية من ٨٤٪ خلال الثنائية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٩٧٪ في الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومع ذلك، ولتعذر قياس معظم المؤشرات، فإن من الصعب بمكان تقييم مدى تحقق جميع النتائج المرجوة. وتستأثر

الآن الموارد الخارجة عن الميزانية بنسبة ٧٠٪ تقريباً من أموال المكتب، برغم تخصيص أكثر من ٩٠٪ منها لتنفيذ خمسة برامج فقط. وهناك عجز في تمويل بعض البرامج ذات الأولوية، ولاسيما تلك المتصلة منها بتنمية القطاع الصحي، ولابد من التطرق إليها عند وضع استراتيجية معينة لحشد الموارد. وثمة حاجة إلى تعزيز عملية تقييم الأداء في نهاية الثنائية، وإلى توفير المزيد من التدريب للموظفين فيما يتعلق بالإدارة القائمة على تحقيق النتائج.

٢٢- **المكتب الإقليمي لأوروبا.** تضمنت المراجعة مكونين، هما: استعراض عمليات المراقبة في مجالات مختارة من الميزانية والتمويل وإجراء استعراض محدود لجوانب أمن تكنولوجيا المعلومات. وأشارت الأنشطة المضطلع بها في هذا المضمار إلى ضرورة تعزيز عمليات المراقبة لضمان استلام وتسجيل المعاملات المالية للمكاتب الميدانية في الوقت المناسب، وإنهاء التسويات المصرفية في وقت أبكر، والاضطلاع بعمليات مراقبة أكثر رصانة لسبل الوصول إلى النظم، ورفع مستوى التقيد بالسياسات والإجراءات الراسخة. وأوصت المراجعة كذلك بضرورة تعزيز كامل جوانب إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدبرها من أجل المساعدة في ضمان إتاحة المعلومات المخزونة إلكترونياً وصيانة تكاملها والحفاظ على سريتها.

٢٣- **المكتب الإقليمي لأفريقيا في برازافيل.** أجرى المكتب استعراضاً في الموقع من أجل التعرف على حالة المسائل التي أثيرت في تقارير المراجعة الداخلية لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، والتي يوجد بشأنها توصيات مهمة صادرة عن المراجعة لاتزال معلقة. وتمثل الغرض من التحديث في استعراض التقدم المحرز والنظر في الآثار التي قد تترتب على عدم تنفيذ التوصيات المتعلقة بمجالات المخاطر الكبرى. ولم يكن الغرض من الاستعراض القيام تحديداً بالتعرف على مواطن الضعف الجديدة أو العيوب التي تشوب عمليات المراقبة أو مسائل التقيد بالمعاملات. وعلى الرغم من الاعتراف بأن بعض الإجراءات التي استُهلت في عام ٢٠٠٦ هي قيد التنفيذ، فإن التقييم الحالي يشير إلى أن حالة وحدة الميزانية والتمويل ستبقى ضعيفة من حيث قدرتها على رصد المخاطر الكبيرة ومعالجتها بفعالية، لحين قيام دائرة الشؤون الإدارية التابعة للمكتب الإقليمي بتنفيذ التوصيات التي سبق أن وضعت بمزيد من الموضوعية.[١]

المقر الرئيسي

٢٤- **دحر الملاريا.** بحث الاستعراض عمليات المراقبة الداخلية الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر المقترنة بإدارة الشؤون المالية للميزانية العادية والموارد الخارجة عنها والنفقات المتكبدة فيما يتعلق بمشروع دحر الملاريا،[٢] بما في ذلك أمانة الشراكة العالمية من أجل دحر الملاريا. ورأت المراجعة أن هناك مخاطر لم تُخفف حدتها في المجالات الإدارية والمالية وأن ممارسات المراقبة بحاجة إلى تحسين. وقد نشأت هذه المخاطر، إلى حد بعيد، عن عدم فعالية رصد نفقات المشاريع، وعدم الامتثال لأحكام الاتفاقات المعقودة بين الجهات المانحة، وتدني مستوى تنفيذ إجراءات المراقبة التي تطبقها المنظمة. ونُسبت بعض مواطن الضعف إلى قصور أداء وحدة الإدارة ذات الصلة التي حلت في أوائل عام ٢٠٠٦.

٢٥- **تقييم أداء الميزانية البرمجية.** استعرضت الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد عملية إعداد تقييم أداء الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من أجل التعرف على المخاطر المحدقة بالعملية فيما يتصل بمدى موثوقية وصحة المعلومات الواردة في التقرير. واعترفت المراجعة بأن إدارة العملية ومضمون التقرير

١ انظر أيضاً الفقرة ٤١.

٢ سبق تنفيذ مشروع دحر الملاريا البرنامج العالمي الحالي لدحر الملاريا والذي استُهل في شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

قد تحسنا خلال الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مقارنة بالثنائية السابقة، غير أنها أشارت إلى أن عملية التقييم هي ممارسة تقييم ذاتي ولا تتضمن آلية لضمان الجودة تكفل اكتمال المعلومات الواردة في التقرير ودقتها. وخلصت المراجعة إلى ضرورة إدخال تحسينات على التقرير من أجل ضمان صحة واكتمال المعلومات الواردة فيه وزيادة الاستفادة من العملية كيما يتسنى تعزيز جوانب التعلم في إطار المنظمة.

٢٦- **مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة.** ركزت المراجعة على تنفيذ أنشطة برمجية معينة، شملت مكافحة مرض النوم، وتوفير المعالجة الكيميائية الوقائية لمكافحة الديدان التي تصيب الإنسان، وعمليات التبرع بالأدوية. وخلصت المراجعة إلى أن الأنشطة التي اضطلعت بها الوحدات المعنية كانت فعالة وقد أسهمت في تحقيق النتائج المرجوة في الثنائية الأخيرة. وأشارت المراجعة على وجه الخصوص إلى التعاون الفعال مع الشركاء الداخليين والخارجيين، ولاسيما التعاون فيما يتعلق بإقامة شراكات متعددة الأطراف من أجل تعبئة عمليات التبرع بالأدوية وحشد الموارد المالية، غير أنها أشارت أيضاً إلى ضرورة إشراك سائر الجماعات التابعة للمنظمة بصورة منسقة في مرحلة مبكرة من المفاوضات المتعلقة بعمليات التبرع بالأدوية. وأوصت المراجعة بضرورة تعزيز عمليات مراقبة الشؤون المالية ورصد الحالة فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة في الإقليم الأفريقي والممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

٢٧- **العمل الصحي إبان الأزمات.** استعرضت المراجعة الضوابط الداخلية الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر المقترنة بإدارة الأموال في المقر الرئيسي، ورأت أن الإدارة قد أحرزت تقدماً بخصوص التخفيف من حدة المخاطر المذكورة في إطار الطلبات المقدمة بشأن تكثيف الدعم المقدم للدول الأعضاء المتأثرة بالأزمات. ومع ذلك، فإن من الضروري بذل المزيد من الجهود الرامية إلى وضع المبادرات في صيغتها النهائية، وتعزيز عمليات المراقبة الإدارية فيما يخص الاستفادة من مساهمات الجهات المانحة وتقديم تقارير عنها، ورفع مستوى التقيد بالسياسات والإجراءات السارية. وخلصت المراجعة أيضاً إلى أنه برغم تمكن الإدارة من تولي زمام الأمور، فإن بعض المسائل التي حددت بحاجة إلى تعزيز القدرات الإدارية اللازمة لإدارة الأزمات على مختلف مستويات المنظمة.

٢٨- **إدارة المخاطر المؤسسية.** استناداً إلى توصية وردت في التقرير المبدئي لعام ٢٠٠٣ لمراجع حسابات المنظمة الخارجي،[١] فقد تمثل الغرض من الأنشطة المضطلع بها في وضع الوثائق الخاصة بمستوى إضفاء الطابع الرسمي على إدارة المخاطر في إطار دائرة الإدارة العامة، وفي وضع استراتيجية تُعنى بإدارة المخاطر. وكشفت المراجعة النقاب عن وجود ثغرة تتخلل جوانب إدارة المخاطر في الدائرة المذكورة وأكدت ضرورة تحقيق مستوى أعلى من إضفاء الطابع الرسمي على هذا المجال، وأوصت بضرورة تطبيق الدائرة تدابير رامية إلى إدخال تحسينات على إدارة المخاطر واقترحت خطة تنفيذ نموذجية.

٢٩- **إشهاد المركز الدولي للحساب الإلكتروني على عمليات المراقبة الداخلية.** تعاون المكتب مع إدارة المركز الدولي للحساب الإلكتروني في إعداد ما يلزم للإشهاد على عمليات المراقبة الداخلية التي يضطلع بها المكتب فيما يتعلق بإيصال المعلومات وتبادل خدمات التكنولوجيا. وكانت المرحلة الأولية، التي اكتملت خلال عام ٢٠٠٦، ضرورية لتحديد إطار مراقبة رسمي له علاقة بالمركز بغية تحليل هيكل المراقبة الحالي للمركز وإجراء تحليل للفجوة الفاصلة بينهما. وكشفت نتائج الأنشطة التي اضطلع بها مستشارون خارجيون أن أنشطة المراقبة قد نُفذت على مستوى يتفق والمتوسط المعمول به في الميدان الصناعي. وسوف تقدم إدارة المركز

١ انظر الوثيقة ج٢٩/٥٦، الفقرتان ١٥ و١٦.

النتائج إلى لجنة الإدارة التي ستسدي تعليماتها بشأن الخطوات المقبلة التي يتعين اتباعها. وسيواصل المكتب تعاونه مع المركز بخصوص هذا المشروع.

عمليات التقييم

٣٠- **منظمة الصحة العالمية، مدغشقر.** تقرر، بموجب عملية التقييم، أن خطة عمل المكتب متوافقة عموماً مع استراتيجية التعاون القطري والأولويات الوطنية، مع وجود بعض الحالات الاستثنائية. وأدرج برنامج صحة الأمهات والأطفال والمراهقين وبرنامج تعزيز مأمونية الحمل في الاستراتيجية المذكورة بوصفهما من البرامج ذات الأولوية، غير أنهما لم يحصلا على الدعم المطلوب في خطة العمل بالتناسب مع عدد السكان الذين يمكنهم الاستفادة منهما. وذكرت الحكومة المضيفة أن من الضروري تقديم المزيد من الدعم للمجالات التالية وهي الموارد البشرية اللازمة للتنمية الصحية، وصحة البيئة، ومكافحة داء البلهارسيات (الشستوسومية)، وصحة المراهقين.

٣١- وسلطت عملية التقييم الضوء على ضرورة تحسين جوانب الاشتراك في التخطيط مع وزارة الصحة على المستوى التقني، وزيادة درجة المرونة فيما يخص الاستفادة من أموال المنظمة من أجل التمكن من إيتاء الخدمات في الوقت المناسب. وأشار التقييم إلى معدل التنفيذ المالي للميزانية العادية الذي بلغ نسبة ٧٥٪، وهو أدنى من الهدف المنشود، وإلى الافتقار إلى استراتيجية لحشد الموارد على الصعيد المحلي من أجل تنفيذ خطة عمل الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وشملت الأنشطة المضطلع بها توصيات لتعزيز التعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة المحلية لكي يتسنى معالجة مسائل المواءمة في إطار النهج الحالي المتبع والشامل لكافة القطاعات، واستعراض قدرات وكفاءات الموظفين الإداريين في ضوء زيادة عدد الموظفين التقنيين.

٣٢- **جوانب مختارة من الصحة والبيئة.** قدرت عملية التقييم مستوى بلوغ الأغراض في مجالات معينة تتعلق بالصحة المهنية وصحة البيئة والمياه والإصحاح والصحة. وحققت الإدارة مستوى ظهور أوضح لمجالي الصحة والبيئة، كما أثبتت ذلك بينات التغطية الصحافية الدولية في عام ٢٠٠٦، التي أبرزت آثار البيئة على الصحة العمومية. وتعكف الإدارة على صياغة استراتيجية جديدة وعلى تعزيز نهج يركز على توقي الأمراض والتخفيف من عبء الأمراض المتصلة بالعوامل البيئية القابلة للتعديل والمحددة للصحة.

٣٣- ورأى التقييم أن هناك اعترافاً واسع النطاق بعمق المستوى التقني لبعض البرامج والنواتج، وبأن الإدارة تسعى إلى التركيز على تطبيق الدلائل الإرشادية وتحويل المعلومات التقنية إلى سياسات مطبقة على جميع المستويات. ويتواصل الانشغال بشأن توفير الموارد الكافية في ضوء تأثير الجوانب المتعلقة بالمياه والإصحاح والهواء داخل المباني على عبء المرض، وإسهامها في بلوغ جميع المرامي الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. وتضمنت توصيات المراجعة صوغ مشروع خطة استراتيجية رسمية قصيرة الأجل؛ وتعزيز جوانب حشد الموارد؛ وتقصي إمكانية التعاون مع سائر أفرقة المنظمة التي تعني بعنصر يخص البيئة؛ وتقصي إمكانيات تأثير السياسة على البيئة والصحة خارج نطاق قطاع الصحة، والتي تُتاح من خلال رصد مؤشرات معينة ذات علاقة بالمرامي الإنمائية للألفية.

٣٤- **منظمة الصحة العالمية، ألبانيا.** تبين من عملية التقييم أن استراتيجية التعاون القطري تلبي معظم احتياجات البلد فيما يتعلق بحالة صحة السكان، والتحديات التي يواجهها النظام الصحي، وتطبيق برامج صحية

معينة، غير أن مكتب المنظمة يعتبر هذه الاستراتيجية وثيقة داخلية وقد وضعت من دون تشاور مع الشركاء الوطنيين والدوليين، كما ينبغي إدخال تحسينات عليها لزيادة وضوحها وتساوقها أثناء تنقيحها لاحقاً.

٣٥- وموّلت معظم نفقات المكتب البالغة ٣,١ ملايين دولار أمريكي في الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من مساهمات خارجة عن الميزانية (زادت نسبتها على ٩٠٪). والموارد الخارجة عن الميزانية ضرورية للعمليات التي تضطلع بها المنظمة، وهي ضرورية أيضاً لدعم وجودها أساساً، الذي يعرض تركيزها على تنفيذ البرامج في ألبانيا لخطر تغيير مصالح المانحين. ولاتزال بعض أولويات المنظمة غير ممولة. ومع ذلك، فقد رئي أن تنفيذ خطة عمل الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يفي بالغرض في سياق الوضع السياسي خلال عام ٢٠٠٥.

٣٦- وأوصت عملية التقييم بتفويض رئيس المكتب بمزيد من السلطات المالية والبرمجية، وزيادة الأموال المخصصة من الميزانية العادية لدعم الوجود الأساسي للمكتب، وتعزيز الجوانب المتعلقة بحشد الموارد، كما أوصت بإجراء استعراض لمشروع السياسات الصحية، ودعم المكتب الإقليمي فيما يخص التصدي لحالات الإصابة بأنفلونزا الطيور في ألبانيا، ومواصلة تنفيذ برنامج الصحة النفسية بشكل مستدام.

التحقيقات

٣٧- **أحد المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة.** أثبتت التحقيقات عدم مراعاة أحد الموظفين وثلاثة من الموظفين المكتبيين العاملين في المكتب للقواعد والإجراءات المطبقة بشأن المشتريات المحلية، مما أدى إلى خسارة قُدرت بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، نظراً لشراء أصناف مشتريات بأسعار تفوق بكثير الأسعار التي يمكن الحصول عليها باللجوء إلى موردي المنظمة. وأسفرت مراجعة تأديبية في هذا الخصوص عن طرد ثلاثة موظفين منهم وإعادة تعيين الرابع بدرجة أدنى.

٣٨- **مزاعم أطلقتها إحدى لجان الموظفين بشأن إساءة التصرف.** سعت التحقيقات إلى تمحيص جميع البينات المتاحة التي تؤيد مزاعم محددة أطلقتها إحدى لجان الموظفين. وقد قللت اللجنة، في نهاية المطاف، من مدى خطورة مزاعمها، غير أنه لم تُقدم أية بينات أو لم يتسن التثبت من أنها تؤيد المزاعم المطلقة بشأن إساءة التصرف.

٣٩- **في المقر الرئيسي.** أثبتت التحقيقات أن أحد الموظفين قدم مطالبة بسداد نفقات دراسية لم تُدفع أصلاً إلى المدرسة، ومشفوعة بوثيقة زائفة تثبت دفعها. وأحيلت القضية للبت في مدى خروجه عن السلوكيات اللائقة واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفقاً للقرار الصادر بحقه.

المتابعة والتنفيذ

٤٠- يرصد المكتب حالة جميع توصياته لضمان التنفيذ الفعال للإجراءات من قبل الإدارة أو قبول الإدارة العليا مخاطر عدم اتخاذ الإجراءات. وقد تعاون المكتب مع الإدارة بشأن تتبع توصيات المراجعة،[١] بيد أنه أشار إلى وجود عدد من توصياتها المتراكمة التي لم تُنفذ بعد. ويتضمن ملحق الوثيقة بيان حالة التقارير الصادرة عن خطة عمل عام ٢٠٠٦، كما يتضمن معلومات عن التنفيذ. وجميع التوصيات الصادرة عن خطط

١ أشير إليها في الوثيقة EBPBAC5/INF.DOC./1.

عمل عام ٢٠٠٥ وما سبق ذلك، هي توصيات أبلغ عن تنفيذها واستعراضها من قبل المكتب للتحقق من مدى الفعالية، وتم إقفال عمليات المراجعة باستثناء المذكور منها أدناه.

٤١- **المكتب الإقليمي لأفريقيا.** لايزال هناك ثلاثة تقارير تتعلق بتعرض المكتب الإقليمي لمخاطر مالية وإدارية لم تنفذ التوصيات بموضوعية، ألا وهي: تقرير مراجعة الحسابات الداخلية المعد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥؛[١] والتقرير الاستشاري المعد في عام ٢٠٠٤ بخصوص إعادة تشكيل وظيفة الميزانية والشؤون المالية؛ وتقرير مراجعة الحسابات الداخلية المعد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥،[٢] وهي جميعاً تقارير أبلغ سابقاً عن تقصيرها في هذا الصدد.[٣] وكشفت زيارة المتابعة التي تمت مؤخراً عن أن عملية إعادة تحليل الوظائف في مجالي الميزانية والتمويل هي قيد التنفيذ، وأن مستويات التوظيف تلبي ٥٥٪ من المتطلبات.[٤] ولم تُعزز عمليات مراقبة النفقات المصروفة بفعالية، ولم تُعالج أوجه القصور التي تشوب عمليات المراقبة الداخلية فيما يتصل بالمشتريات المحلية. وما انفكت التوصيات المتعلقة بتطبيق إجراءات توظيف محسنة وشفافة وشاملة، معلقة. ولايزال هناك قصور في جوانب رصد ومتابعة انتهاكات قواعد المنظمة ولوائحها فيما يخص الوفاء بالالتزامات وتصديق معاملات الإنفاق.

٤٢- **نفقات الهاتف في المقر الرئيسي.** برغم اكتمال الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات معينة واسترداد التكاليف، فقد أبلغ سابقاً عن قصور المراجعة عند إقفالها.[٥] وتتعلق المسألة الرئيسية التي لم يبت فيها لحد الآن بضرورة معالجة موضوع استرداد تكاليف المكالمات الشخصية عبر الهواتف المتنقلة. وستستمر متابعة الموضوع.

٤٣- **البرنامج الخاص بالبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية المشترك بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.** في أوائل عام ٢٠٠٦، وبعد مرور سنة تقريباً على إصدار تقرير المراجعة، تلقى المكتب معلومات أشارت إلى تنفيذ التوصيات.[٦] ومع ذلك، فقد كشفت إحدى عمليات التحقق في الموقع من تنفيذ التوصيات في أواخر عام ٢٠٠٦، النقاب عن عدم تنفيذ عدد كبير منها لحد الآن في واقع الأمر. وعليه، ذُكرت مجدداً التوصيات المعلقة في البرنامج، وسوف يبقى باب المراجعة مفتوحاً لحين التحقق بشكل أكثر من تنفيذ التوصيات.

٤٤- **مكتب ممثل المنظمة في إسلام آباد.** تلقى المكتب، كما ذُكر سابقاً، رداً في الوقت المناسب،[٧] بيد أنه لم يحصل منه، مع ذلك، على تفاصيل محددة تؤيد الإبلاغ عن التنفيذ طُلب إليه أن يقدمها، وهي أمور ضرورية من أجل إقفال باب المراجعة. وسوف تتواصل متابعة الموضوع.

---

١ أشير إليه في الوثيقة ج١٩/٥٧، الفقرة ١٦.

٢ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٢٠.

٣ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٤٢.

٤ انظر الفقرة ٢٣.

٥ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٤٦.

٦ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٤٧.

٧ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٤٨.

٤٥- **مطالبات سداد تكاليف السفر في مقر المنظمة الرئيسي.** صدر تقرير المراجعة في منتصف عام ٢٠٠٥ وناقش المشاكل المستمرة فيما يخص عبء العمل المتراكم من مطالبات سداد تكاليف السفر والمطالبات الخاصة بسداد المصروفات العرضية، ومواطن ضعف المراجعة الإشرافية لمطالبات سداد تكاليف السفر، والمشاكل المحتملة فيما يتعلق بتحويل المطالبات إلى نظام الإدارة العالمي.[١] وبرغم تقديم طلبين بشأن المتابعة، لم يتلق المكتب الرد الأولي وستستمر متابعة الموضوع.

٤٦- **وحدة أمن الموظفين في المقر الرئيسي .** صدر تقرير المراجعة في منتصف عام ٢٠٠٥ وناقش مدى كفاءة وفعالية الإجراءات المطبقة في تحديد وتخفيف حدة المخاطر الأمنية الكبرى التي تتهدد الموظفين.[٢] وتلقى المكتب رداً بعد مرور عام تقريباً ولم يكن متجاوباً تماماً مع المسائل المثارة، وعليه، فقد تم تقديم طلب الحصول على المزيد من المعلومات وسوف تتواصل متابعة الموضوع.

٤٧- **مكتب المنظمة القائم في ليون للتأهب للأوبئة ومواجهتها على الصعيد الوطني.** تولت المراجعة التي صدرت في أوائل عام ٢٠٠٦ مناقشة الحاجة إلى وضع خطط مفصلة وتحديد نتائج متوقعة قابلة للقياس لاستكمال ترتيبات التزود بالموظفين وتحسين الإدارة.[٣] وتلقى المكتب رداً في هذا الخصوص، غير أن بعض المسائل التي أثيرت في التقرير لم تُعالج كما ينبغي أو أبلغ عن أنها قيد النظر، وعليه، لاتزال المراجعة مفتوحة وستستمر متابعة الموضوع.

٤٨- **مكافحة الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة.** أصدرت الإدارة رداً على أداء هذه المراجعة في الوقت المناسب، ويتواصل تنفيذ توصياتها على ما يذكر.[٤] ومع ذلك، يتواصل النهوض بالأعمال المتعلقة بتوصية واحدة رئيسية متبقية تتعلق بالتعاون مع المجموعات ككل، وعليه، لايزال باب المراجعة مفتوحاً لحين اتخاذ المزيد من الإجراءات.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٤٩- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

١ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٢٦.

٢ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٢٨.

٣ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٣٠.

٤ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٢٩.

الملحق

تقارير مراجعة الحسابات والتحقيقات والتقييم والحالة الراهنة لعام ٢٠٠٦

عنوان التقرير	تاريخ التقرير	تاريخ الإقفال	تعليقات
عمليات مراجعة الحسابات			
مكتب ممثل المنظمة في الخرطوم	٢٠٠٦/٧/٢٦		في انتظار الرد الأولي
دحر الملاريا	٢٠٠٦/٧/١٦		في انتظار الرد الأولي
مكتب ممثل المنظمة في بغداد - الصندوق الاستئماني للعراق	٢٠٠٦/٨/٢١		في انتظار الرد الأولي
مكتب ممثل المنظمة في داكار	٢٠٠٦/٩/٢٧		في انتظار الرد الأولي
مكتب ممثل المنظمة في مونروفيا	٢٠٠٦/١١/٢٢		في انتظار الرد الأولي
التقرير الخاص بتقييم أداء الميزانية البرمجية	٢٠٠٦/٩/٢٢		في انتظار الرد الأولي
وحدة الإنذار بحدوث الأوبئة والاستجابة لمقتضياتها التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا في هراري	٢٠٠٦/٨/٩		ورد رد أولي في هذا الشأن، غير أن خطة التنفيذ أعيدت من أجل الحصول على تفاصيل أدق تتجاوب مع التوصيات.
إدارة مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة	٢٠٠٦/١٠/٣٠		ورد رد أولي في هذا الصدد، غير أنه شُرع في النهوض بالأعمال المتعلقة بالمسائل المتصلة بالتنسيق فيما بين وحدات المنظمة بشأن عمليات التبرع بالأدوية.
الإدارة المعنية بالعمل الصحي إبان الأزمات	٢٠٠٦/١٢/١		في انتظار الرد الأولي
مبادرة التحرر من التبغ في مكتب المنظمة الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	٢٠٠٧/٢/٦		في انتظار الرد الأولي
إدارة المخاطر المؤسسية	٢٠٠٦/١٢/٨		ورد رد يتفق وأهمية دمج إدارة المخاطر بالعمليات الإدارية، ويسلم أيضاً بضرورة إعادة النظر في الجهود المبذولة في إطار النهج الحالي المتبع في إدارة المخاطر وإجراء استعراض جوهري لحالة الجهود المبذولة حالياً في تحسين إدارة المخاطر.

عنوان التقرير	تاريخ التقرير	تاريخ الإقفال	تعليقات
مكتب ممثل المنظمة في مانيلا	٢٠٠٧/١/٣١		في انتظار الرد الأولي
المكتب الإقليمي لأوروبا	٢٠٠٧/٢/٩		في انتظار الرد الأولي
المكتب الإقليمي لأفريقيا	٢٠٠٧/٢/٨		في انتظار الرد الأولي
عمليات التقييم			
منظمة الصحة العالمية، مدغشقر	٢٠٠٦/٦/١٦		
منظمة الصحة العالمية، ألبانيا	٢٠٠٦/١٠/٣		
جوانب مختارة من الصحة والبيئة	٢٠٠٧/٢/١		
التحقيقات			
التحقيق في أحد المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة	٢٠٠٦/٣/١٤	٢٠٠٧/٢/٥	طرد ثلاثة موظفين وإعادة تعيين موظف رابع بدرجة أدنى ونقله.
التحقيق في المقر الرئيسي	٢٠٠٧/١/١١		*أمام القضاء*
مزاعم أطلقتها إحدى لجان الموظفين بشأن إساءة التصرف	٢٠٠٦/٦/٢٦	٢٠٠٦/٦/٢٦	أغلقت لدى فتحها